مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 11 العدد01- جوان 2024

OEB Univ. Publish.

أثر مستوى الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة مقطعية لعينة من دول العالم

The Impact of the Level of Financial Inclusion on Achieving Economic Growth: A Cross-sectional Study of a Sample of Countries in the World

نسرين بن زواي [1]*

[1] جامعة أم البواقي، مخبر الابتكار والهندسة المالية (INIF)، benzouai.nesrine@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم: 2020/07/15 تاريخ المراجعة: 2020/09/02 تاريخ القبول:2024/05/30

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر مستوى الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي. تم الاعتماد على دراسة مقطعية (*Cross-Sectional*) لعينة من (70) سبعين دولة لسنة 2017 بالاعتماد على نموذج انحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية *(OLS).* تم التوصل إلى وجود علاقة قوية بين مستوى الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي. بناء على نتائج الدراسة يمكن للدول الرفع من مستوى الشمول المالي للتحقيق معدلات نمو أعلى.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، نمو اقتصادي، خدمات مصرفية.

Abstract

This study aims to measure the impact of the level of financial inclusion on achieving economic growth. A cross-Sectional study was adopted for a sample of seventy (70) countries for the year 2017, based on the OLS regression model. A strong relationship was found between the level of financial inclusion and economic growth. Based on the results of the study, governments can raise the level of financial inclusion to achieve higher growth rates.

Keywords : financial inclusion, economic growth, banking services.

***المؤلف المراسل: نسرين بن زواي ، الإيميل:** benzouai.nesrine@univ-oeb.dz

1.مقدمة:

ازداد اهتمام واضعي السياسات والجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص بمفهوم الشمول المالي وتحقيقه، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 من خلال خلق التزام واسع لدى الحكومات بتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات الميسورة والمهمشة إلى الخدمات المالية والمنتجات المالية المتنوعة والمبتكرة والمتمتعة بالجودة المطلوبة وبتكلفة منخفضة بما يتناسب مع احتياجاتهم، مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم بفاعلية. واضطلع المجتمع الدولي من خلال مجموعة العشرين وصندوق النقد والبنك الدوليين بدور كبير وفعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي ومحاولة استخدام وابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته، منطلقين من أهميته الكبيرة في خلق التنمية الشاملة وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مستدامة، فضلا عن مساهمته في تقليل مستويات الفقر وتحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي.

تم دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من طرف الكثير من الباحثين (Andrianaivo & Kpodar, 2011; Demirguc-Kunt, Klapper, & Singer, 2017; Dixit, Ghosh, & Research, 2013; D.-W. Kim, Yu, Hassan, & Finance, 2018; Sethi & Acharya, 2018; Sethi & Sethy, 2019; Sharma, 2016) غير أن النقاش ظل قائما حول كيفية قياس الشمول المالي من جهة وقياس أثره على النمو الاقتصادي من جهة ثانية. اعتمدت الكثير من الدراسات على مؤشرات فرعية مفردة لقياس الشمول المالي على غرار دراسة كل من أدريانايفو وكبودار وأيضا دراسة شارما (Andrianaivo & Kpodar, 2011; Sharma, 2016)، في حين تعتمد هذه الدراسة على مؤشر مركب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للشمول المالي المعروضة منذ سنة 2004 والذي تم بناءه وفقا لطريقة منديرا سارما (M. Sarma, 2008). التباين الثاني في الدراسات السابقة يعود أساسا إلى منهجية قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، فبعض الدراسات ركزت على دولة واحدة مع دراسة الأثر ديناميكيا عبر الزمن (Sethi & Sethy, 2019; Sharma, 2016)، في حين دراسات أخرى ركزت على

مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية أو نفس فئة الدخل (D.-W. Kim et al., 2018; Sethi & Acharya, 2018)، في حين إكتفت دراسات أخرى بالتحليل الساكن لهذه العلاقة (Dixit et al., 2013).

انطلاقا من الدراسات السابقة يمكن صياغة السؤال الرئيس لهذه الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يساهم مستوى الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي للدول؟

الدراسة الحالية تقدم تحليلا لتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول العالم بالاعتماد على مؤشر مركب للشمول المالي خلال سنة 2017. يمكن استعمال نتائج الدراسة من قبل مخططي السياسة العامة لمقارنة مستوى الشمول المالي للدولة مع بقية الدول سواء التي تنتمي للنفس منطقتها الجغرافية أو للنفس فئة الدخل من خلال استعمال المؤشر المركب للشمول المالي الذي تم بناؤه في هذه الدراسة، كما يمكنهم استعمال النموذج المقدر للتنبؤ بأثر الاستثمار في رفع مستوى الشمول المالي على النمو الاقتصادي المرغوب. يمكن استعمال نتائج الدراسة من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد، لا سيما مؤشر الشمول المالي كبيانات ثانوية في دراساتهم حول علاقة الشمول المالي ببقية المتغيرات الاقتصادية.

تم تقسيم باقي هذه الدراسة إلى: (2) خلفية نظرية عن الشمول المالي وقياسه، (3) أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، (4) منهجية الدراسة، (5) عرض نتائج الدراسة ومناقشتها و (6) خاتمة.

2. مراجعة مختلف الأدبيات حول الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

مختلف التعاريف المفاهيمية والوظيفية حول الشمول/الاستبعاد* المالي تقدم نظرة على أن الاستبعاد المالي متعلق بالأشخاص الذين هم على هامش المجتمع كالفقراء مثلا، فالاستبعاد المالي هو مختلف العمليات الهادفة إلى منع مجموعة من الأفراد أو فئة معينة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة في النظام المالي الرسمي (M. Sarma, & Pais, J 2010; Shehu, 2012) . فهو باختصار عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بطريقة مناسبة. في المقابل يمكن تعريف الشمول المالي على أنه العملية التي تسهل الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتتيح مختلف خدماته وتسهل استعمالها لكل الأفراد في اقتصاد ما (M. Sarma,

.(2008في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على مصطلح الشمول المالي (Financial inclusion) وفقا للتعريف الذي قدمته سارما.(M. Sarma, 2008) من خلال تعريف الشمول المالي يتضح جليا أن المؤسسات المالية لأي اقتصاد تؤدي دورا محوريا في الوصول إلى الشمول المالي كونها الطرف الذي يقدم مختلف الخدمات المالية، فالهدف الرئيسي للشمول المالي هو تغيير حياة الضعفاء والفقراء من خلال تزويدهم بإمكانية الوصول إلى هذه الخدمات.

يتم قياس الشمول المالي من خلال مؤشر متعدد الأبعاد (Gupte, Venkataramani, & Gupta, 2012; Kainth, 2013; M. Sarma, 2008; Yadav, Singh, & Velan, 2020)، ففي دراسة سارما (M. Sarma, 2008) تم الاعتماد على ثلاث أبعاد للشمول المالي هي: الوصول إلى الخدمات البنكية، توفر الخدمات البنكية واستخدام الخدمات البنكية، وقد تم بناء المؤشر بالاعتماد على منهجية برنامج النمو للأمم المتحدة (United Nations Development Programme)وقد حذت الكثير من الدراسات حذوها من حيث عدد أبعاد الشمول المالي ومنهجية التقدير على غرار دراسة كل من(Gupte et al., 2012; Kainth, 2013) ، مع إضافة بعض المؤشرات لكل بعد للوصول لدقة أكبر في القياس. تم إعداد هذه الدراسة لتقديم نظرة شاملة عن أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من الدول. حيث تم إعداد مؤشر متعدد الأبعاد لقياس مستوى الشمول المالي على المستوى الدولي وفقا لطريقة سارما، ومن ثم الاعتماد على بيانات مقطعية لتقدير حجم تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي .

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض تشكيلة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها خلال فترة زمنية طويلة، وتستند هذه الزيادة المستدامة في القدرة الانتاجية على التقدم التكنولوجي والتنظيمات المؤسسية والايديولوجية التي يتطلبها الأمر. فالنمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب (النباتي, 2015, p. 61).

توجد العديد من الدراسات التي أثبتت تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي للدول، وهناك العديد من الدراسات تؤكد أن النقص في الشمول المالي يؤدي إلى الفقر. الجدول الموالي يلخص أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي مع الإشارة إلى منهجية إعداد الدراسة، حدودها الزمانية والمكانية، المتغيرات التي شملتها الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها.

الجدول 1: أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

الدراسة	منهجية الدراسة	العينة	متغيرات الدراسة	أهم النتائج
(M. Sarma, & Pais, J 2010)	دراسة مقطعية	49 دولة	مؤشر الشمول المالي، مؤشر التنمية البشرية، نسبة الأمية، عدد سكان الأرياف، البطالة، الناتج الداخلي الخام.	حجم الناتج الخام لكل نسمة يفسر مستوى الشمول المالي، كل من نسبة الأمية، عدم تساوي الدخل، ومستوى التمدن يؤثر على مستوى الشمول المالي. مستوى التطور التكنلوجي يحسن من مستوى الشمول المالي.
(M. Kim, Zoo, Lee, & Kang, 2018)	مراجعة منهجية (Systematic review)	54 دراسة بحثية	الخدمات المالية الهاتفية، الشمول المالي، التطور الاقتصادي.	هناك ثلاث مجموعات من مواضيع البحث بالنسبة لمتغيرات الدراسة هي: وصول الخدمات المالية، العوامل البيئية وتأثير الخدمات المالية المتنقلة.
(Queralt, 2017)	منهج وصفي تحليلي	/	الشمول المالي، التنمية المستدامة،	ضرورة إيصال الخدمات المالية على عجالة للفقراء. يجب توسيع أهداف التنمية

			الفقر.	المستدامة لتتضمن الشمول المالي.
(Rastogi & Ragabiruntha, 2018)	تحليل عاملي توكيدي، نمذجة بالمعادلات البنائية.	311 إستمارة من سكان الأرياف في الهند.	الشمول المالي، التطور الاقتصادي، ووصول الخدمات البنكية، الأمية المالية، البنوك المحمولة، فهم الخدمات المالية.	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فهم الخدمات المصرفية ومحو الأمية المالية هي المفسر الأساسي للشمول المالي. يؤثر الشمول المالي على التطور الاقتصادي.
(Cabeza-García, Del Brio, & Oscanoa-Victorio, 2019)	تحليل إنحدار	91 دولة	الشمول المالي لدى النساء، التنمية الاقتصادية الشاملة.	كلما كان هناك مستوى أكبر للشمول المالي لدى النساء زاد النمو الاقتصادي.
(Ghosh, 2013)	منهج وصفي تحليلي	/	التمويل الأصغر، التطور الاقتصادي، التطور المالي، الفقر، الشمول المالي.	ضرورة الاعتماد على الشمول المالي كاستراتيجية للقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي من خلال توصيل الخدمات المالية للفقراء وصغار المنتجين.
(Sharma, 2016)	نماذج (VAR) وسببية قرانجر (Granger	الهند للفترة 2004-	الشمول المالي، النمو الاقتصادي.	هناك علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي ومختلف أبعاد الشمول المالي.

	(causality	2013		
(Anand & Chhikara, 2013)	إنحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية.	نيجيريا	النمو الاقتصادي، الشمول المالي.	الشمول المالي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملاحظة الدراسات السابقة حول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي تسمح بالخروج بمجموعة من الاستنتاجات، لعل أهمها أن (1) هناك اتفاق في الدراسات السابقة حول الأثر الإيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي، (2) هناك عدة متغيرات وسيطة ومعدلة بين متغير الشمول المالي والنمو الاقتصادي كالفقر والمؤسسات المصغرة والأمية المالية ...، (3) الدراسات السابقة متباينة من حيث المناهج فبعضها تناول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باعتبار بعد الزمن والبعض الأخر باعتبار البعد المقطعي (مجموعة من الدول).

مراجعة الدراسات السابقة تسمح بالوقوف على أهم مزايا الدراسة البحثية الحالية من حيث كونها شملت عدد أكبر من الدول النامية والمتقدمة واعتمادها على أحدث بيانات متوفرة حول الشمول المالي، مما من شأنه أن يقدم تأكيدا على نتائج الدراسات السابقة فيما يخص علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

3. منهجية الدراسة:

1.3. عينة الدراسة:

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على عينة قصدية مقطعية (Cross-Sectional) من دول العالم التي توفرت فيها المعطيات الاحصائية اللازمة للتعبير عن متغيرات الدراسة، وقد تضمنت في مجموعها سبعون (70) دولة، (قائمة الدول موضحة في الملحق رقم (1)).

فترة الدراسة تمثلت في سنة 2017، باعتبارها آخر سنة تم فيها نشر إحصائيات حول المؤشرات الفرعية لأبعاد الشمول المالي من قبل البنك الدولي.

2.3. وصف متغيرات الدراسة:

للتعبير عن النمو الاقتصادي والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة سيتم الاعتماد على الناتج المحلي الخام (GDP) لسنة 2017 مقاسا بالعملة المحلية، وقد تم تجميع بياناته من موقع البنك الدولي(Bank, 2017) ، أما المتغير المفسر والذي يعبر عن مؤشر الشمول المالي العالمي (FIN)والذي تم حسابه انطلاقا من مؤشرات فرعية تم تحميلها من موقع البنك الدولي .

بغية تكوين مؤشر كلي للشمول المالي، سوف يتم في هذه الدراسة استخدام طريقة تم تطويرها من طرف سارما(M. Sarma, 2008) ، حيث تعتمد هذه الطريقة في حساب المؤشر على استخدام ثلاثة مقاييس مركبة تصف ما يلي: الوصول إلى الخدمات البنكية، توفر الخدمات البنكية واستخدام الخدمات البنكية.

تمثلت القيم لتحديد الوضع الطبيعي بالقيم الأفضل والأسوأ في المدة المحللة، وتتراوح قيم المؤشرات ذات الوضع الطبيعي ما بين الصفر والواحد لسهولة التجميع والتحليل. وتشير القيمة (1) إلى أفضل قيمة مسجلة لكل مؤشر في حين تعكس القيمة (صفر) الحالة المضادة.

ويعرض الجدول أسفله تلك المقاييس المركبة الثلاثة، التي يتألف كل منها من مؤشرات تعكس مستوى الشمول المالي.

الجدول 2: أبعاد الشمول المالي ومؤشراته الفرعية

أبعاد الشمول المالي	المؤشرات الجزئية لكل بعد
الوصول إلى الخدمات البنكية	عدد الحسابات البنكية لكل 1000 بالغ أو عدد حسابات الودائع البنكية لكل 1000 بالغ
توفر الخدمات البنكية	عدد الفروع البنكية لكل 100000 بالغ
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ
استخدام الخدمات البنكية	الودائع القائمة لدى البنوك التجارية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
	الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على طريقة سارما (*Sarma 2008*).

3.3. نموذج الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على عينة مقطعية (Cross-Sectional) من سبعون (70) دولة، تم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي من خلال معادلة الانحدار الموالية:

$$LOG(GDP)= a + b1*LOG(FIN) \quad (1)$$

حيث:

LOG(GDP): لوغاريتم إجمالي الدخل الوطني الخام مقيم بالعملة المحلية وبالأسعار الثابتة.

LOG(FIN): لوغاريتم مؤشر الشمول المالي.

يتم الاعتماد على الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (Ordinaire Least Square) لتقدير النموذج تبعا للمعادلة رقم (1).

4. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.4. نتائج الانحدار وفقا لنموذج الدراسة المقترح:

إنطلاقا من المعادلة رقم (1) تم تقدير نموذج الدراسة، كما هو موضح في الجدول 3 أسفله.

الجدول 3: تقدير معالم نموذج الدراسة

متغيرات الدراسة	النموذج
c	11.93031***
	(48.90812)
LOG(FIN)	2.656164***
	(12.87366)
معامل التحديد (R^2)	0.709067
معامل التحديد المصحح (Adjusted R^2)	0.704789

***: متغير ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية 1%، **: متغير ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية 5%، القيم بين ( ) تعبر عن قيم إحصائية ستيودنت.

المصدر: نتائج برنامج (EViews8).

يلاحظ من الجدول (3) أن معامل المتغير المفسر والمتمثل في مؤشر الشمول المالي معنوي بدرجة ثقة 99 % ويؤكد على ذلك نتائج إختبار ستيودنت، حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من القيمة المعنوية 1.%

أخذ معامل التحديد في النموذج قيمة مرتفعة بلغت 0,71، أي أن التغير في مؤشر الشمول المالي يفسر حوالي 71% من التغير في الناتج الداخلي الخام للدول.

2.4. اختبارات صلاحية نموذج الدراسة:

حتى يمكن استخدام نتائج النموذج السابق في التنبؤ والعمل به وكذا اختبار فرضيات الدراسة وجب التأكد من خلو النموذج من وجود المشاكل الاحصائية والمرتبطة أساسا بطريقة المربعات الصغرى المعتمدة في التقدير، هذه الأخيرة تقوم على ثلاث فرضيات تتمثل في أن الأخطاء العشوائية في النموذج تتبع التوزيع الطبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي بينها كما لا يوجد ارتباط بينها وبين المتغيرات المفسرة. وفيما يأتي سيتم إختبار هذه الفرضيات.

1.2.4. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

الشكل 1 يلخص إختبار جارك بيرا (Jarque–Bera) للتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في نموذج الدراسة المقترح. وقد كانت معاملات الالتواء والتفرطح في النموذج قريبتين للقيمتين 0 و3 على التوالي وهي قيم المعاملين من أجل التوزيع الطبيعي، ويؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية لاحصائية جارك بيرا والتي كانت أكبر من القيمة المعنوية 5%. أي أن الأخطاء العشوائية في النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل 1: إختبار جارك بيرا (Jarque–Bera) للتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في نموذج الدراسة المقترح

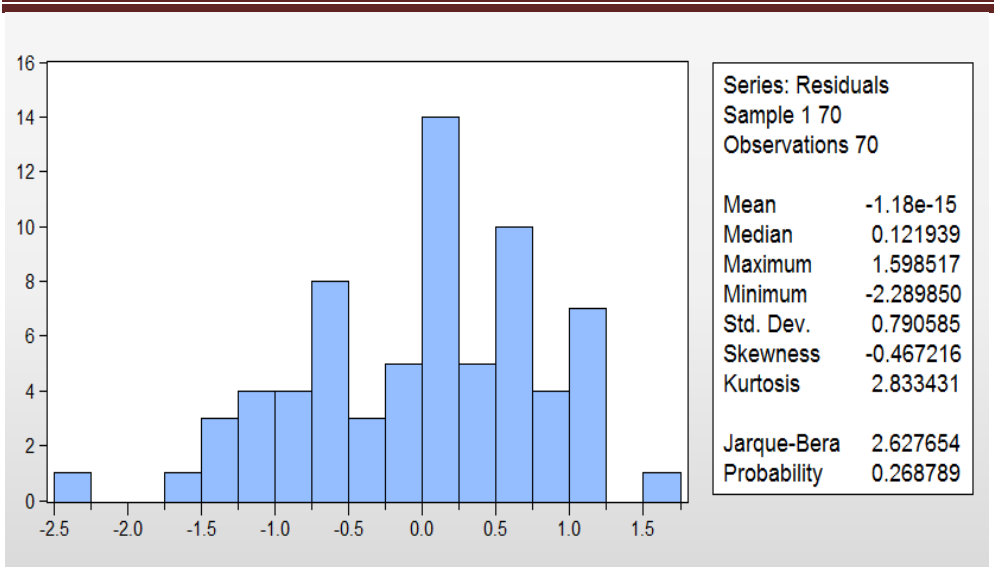

المصدر: نتائج برنامج (EViews8).

2.2.4. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية (Autocorrelation Test):

الشكل 2 يوضح إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية لنموذج الدراسة المقترح، حيث جاءت معاملات الارتباط لقيم البواقي داخل مجال الثقة مما يعني خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، وهذا ما تؤكده القيم الاحتمالية لإحصائية (Q-Stat) حيث كانت كلها أكبر من القيمة المعنوية 0,05.

الشكل 2: اختبار (Q-Statistic) للارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في النموذج المقترح

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.102	0.102	0.7621	0.383
		2	0.012	0.001	0.7720	0.680
		3	-0.144	-0.146	2.3219	0.508
		4	-0.087	-0.059	2.8997	0.575
		5	-0.107	-0.092	3.7906	0.580
		6	-0.258	-0.270	9.0405	0.171
		7	-0.073	-0.059	9.4726	0.220
		8	-0.050	-0.085	9.6727	0.289
		9	0.039	-0.060	9.7968	0.367
		10	-0.012	-0.095	9.8081	0.457
		11	0.133	0.063	11.329	0.416
		12	0.041	-0.077	11.474	0.489
		13	-0.046	-0.126	11.665	0.555
		14	0.009	-0.001	11.673	0.633
		15	0.058	0.047	11.984	0.680
		16	0.144	0.104	13.920	0.605
		17	-0.099	-0.090	14.860	0.606
		18	-0.102	-0.089	15.868	0.602
		19	-0.018	0.017	15.898	0.664
		20	-0.006	-0.021	15.902	0.723
		21	-0.033	-0.030	16.013	0.769
		22	-0.085	-0.058	16.774	0.776
		23	-0.067	-0.132	17.261	0.796
		24	0.051	0.013	17.543	0.825
		25	-0.089	-0.184	18.427	0.824
		26	-0.079	-0.189	19.137	0.831
		27	0.138	0.073	21.356	0.769
		28	0.048	-0.076	21.630	0.798
		29	0.164	0.085	24.939	0.681
		30	-0.025	-0.100	25.018	0.724
		31	0.116	0.025	26.748	0.685
		32	0.025	0.006	26.832	0.726

المصدر: نتائج برنامج (EViews8).

3.2.4. إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test):

الشكل 3 يلخص نتائج إختبار وايت (White Test) لعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، حيث كانت القيم الاحتمالية لاحصائية الاختبار أكبر من 0,05، اضافة إلى كون معامل التحديد ضعيف جدا 0,010 وهذا يعني عدم وجود مشكل عدم ثبات التباين في النموذج المقدرة للدراسة.

الشكل 3: إختبار وايت (White Test) لعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج المقترح

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.343565	Prob. F(2,67)	0.7105
Obs*R-squared	0.710610	Prob. Chi-Square(2)	0.7010
Scaled explained SS	0.614735	Prob. Chi-Square(2)	0.7354

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/19/20 Time: 13:38
Sample: 1 70
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.111471	0.610268	1.821284	0.0730
LOG(FIN)	0.863121	1.044495	0.826353	0.4115
(LOG(FIN))^2	0.317774	0.400170	0.794096	0.4299

R-squared	0.010152	Mean dependent var	0.616096
Adjusted R-squared	-0.019396	S.D. dependent var	0.840243
S.E. of regression	0.848353	Akaike info criterion	2.550872
Sum squared resid	48.22008	Schwarz criterion	2.647236
Log likelihood	-86.28051	Hannan-Quinn criter.	2.589149
F-statistic	0.343565	Durbin-Watson stat	1.632317
Prob(F-statistic)	0.710479		

المصدر: نتائج برنامج (EViews8).

5. خاتمة:

تم من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سبعون (70) دولة خلال سنة 2017 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من خلال دراسة مقطعية .

النموذج المتوصل إليه يؤكد أن التغير في الشمول المالي يفسر حوالي 71 % من التغير في النمو الاقتصادي للدول، وقد حقق النموذج كل الفروض الإحصائية التي تؤكد موثوقية النتائج المتوصل إليها وقد كانت مماثلة للنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة (Anand & Chhikara, 2013; Cabeza-García et al., 2019; M. Sarma, & Pais, J 2010; Sharma, 2016).

يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسة من قبل الحكومات ومخططي السياسات العامة للاستدلال بها عند وضع الخطط التنموية التي تعتمد على تطوير النظام المالي من أجل الحد من

الفقر وزيادة النمو الاقتصادي، كما يمكن استعمال نتائج هذه الدراسة من قبل الباحثين للبناء الفرضيات والربط بين مختلف المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والشمول المالي.

للدراسة مجموعة من الحدود لعل أهمها عدم الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني في التحليل لعدم توفر بيانات سنوية كافية حول الشمول المالي، كما أن هذه الدراسة لم تقدم تحليل لاختلاف مستويات الشمول المالي بين الدول وأثر هذا الاختلاف على معدل النمو الاقتصادي من جهة وعدم المقارنة بين الدول النامية والمتقدمة من جهة ثانية.

في ظل جائحة كورونا اكتسبت المعاملات المالية الالكترونية أهمية كبيرة مما دفع العديد من الدول للعمل على تعزيز مستوى الشمول المالي بها على الرغم من الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يمكن اعتباره كآفاق لهذه الدراسة.

6. قائمة المراجع:.

Anand, S., & Chhikara, K. S. (2013). A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth. *Management and Labour Studies, 38*(1-2), 103-133.

Andrianaivo, M., & Kpodar, K. (2011). ICT, financial inclusion, and growth: Evidence from African countries.

Bank, W. (2017). Global Financial Inclusion.

Cabeza-García, L., Del Brio, E. B., & Oscanoa-Victorio, M. L. (2019). *Female financial inclusion and its impacts on inclusive economic development.* Paper presented at the Women's Studies International Forum.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). *Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence*: The World Bank.

Dixit, R., Ghosh, M. J. I. J. o. B. M., & Research. (2013). Financial inclusion for inclusive growth of India-A study of Indian states. *3*(1), 147-156.

Ghosh, J. (2013). Microfinance and the challenge of financial inclusion for development. *Cambridge journal of economics, 37*(6), 1203-1219.

Gupte, R., Venkataramani, B., & Gupta, D. (2012). Computation of financial inclusion index for India. *Procedia-Social and Behavioral Sciences, 37*, 133-149.

Kainth, G. S. (2013). Developing an Index of Financial Inclusion. *Anvesha, 6*(2), 1.

Kim, D.-W., Yu, J.-S., Hassan, M. K. J. R. i. I. B., & Finance. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. *43*, 1-14.

Kim, M., Zoo, H., Lee, H., & Kang, J. (2018). Mobile financial services, financial inclusion, and development: A systematic review of academic literature. *The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries, 84*(5), e12044.

Queralt, J. (2017). Financial inclusion and the 2030 agenda for sustainable development: a missed opportunity. *Enterprise Development and Microfinance, 28*(3), 200-211.

Rastogi, S., & Ragabiruntha, E. (2018). Financial inclusion and socioeconomic development: gaps and solution. *International Journal of Social Economics*.

Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion: Working paper.

Sarma, M., & Pais, J (2010). Financial Inclusion and Development. *Journal of International Development, 23*(5), 613–628. doi: doi:10.1002/jid.1698

Sethi, D., & Acharya, D. J. J. o. F. E. P. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: Some cross country evidence.

Sethi, D., & Sethy, S. K. J. I. J. o. S. E. (2019). Financial inclusion matters for economic growth in India.

Sharma, D. J. J. o. f. e. p. (2016). Nexus between financial inclusion and economic growth.

Shehu, A. Y. (2012). Promoting financial inclusion for effective anti-money laundering and counter financing of terrorism (AML/CFT). *Crime, law and social change, 57*(3), 305-323.

Yadav, V., Singh, B. P., & Velan, N. (2020). Multidimensional financial inclusion index for Indian states. *Journal of Public Affairs*, e2238.

النباتي, س. ف .(2015) .التنمية الاقتصادية) 1 :(.ed دار الراية.

7. الملاحق:

الملحق1: قائمة دول العينة

الرقم	الدولة	الرقم	الدولة	الرقم	الدولة
1	Albania	26	Germany	51	Norway
2	Algeria	27	Ghana	52	Pakistan
3	Armenia	28	Greece	53	Panama
4	Australia	29	Guinea	54	Peru
5	Austria	30	India	55	Philippines
6	Bangladesh	31	Indonesia	56	Poland
7	Belgium	32	Iran, Islamic Rep.	57	Portugal

Romania	58	Ireland	33	Benin	8
Rwanda	59	Israel	34	Bolivia	9
Saudi Arabia	60	Italy	35	Botswana	10
Serbia	61	Japan	36	Brazil	11
Slovak Republic	62	Jordan	37	Cambodia	12
Slovenia	63	Kyrgyz Republic	38	Cameroon	13
Sweden	64	Latvia	39	Canada	14
Switzerland	65	Lebanon	40	China	15
Togo	66	Lesotho	41	Colombia	16
Tunisia	67	Lithuania	42	Costa Rica	17
Turkey	68	Luxembourg	43	Cote d'Ivoire	18
Uruguay	69	Madagascar	44	Croatia	19
Zimbabwe	70	Mauritius	45	Czech Republic	20

		Mongolia	46	Denmark	21
		Mozambique	47	Dominica	22
		Nepal	48	Estonia	23
		Netherlands	49	Finland	24
		New Zealand	50	France	25